

من فتاوى

الحبيب

شيخان بن محمد الحبيشي

رحمة الله

إمينة

٢

فاوردت قال في التمهيد في الدعوى والبيانات قبل الدعوى  
اجيب لم يثبت انك بغير عرفه يومها بحيث لا يمكن وصوله  
اليها عادت الجميع من غير بينة ولا يمين اه ومن ثم  
لو قال المستأجر للاجير حاصمت في احرامك فاسدته  
لم تسمع هذه الدعوى وكذا لو ادعى عليه تاخير احرامه  
عن المبيعات او نحوه اه فتح القدير اه

فائدة اذا جاءك من به وجع النرس فقل له ضع  
اصبعك على نرسك المرجوع فاذا وضعه فقل بسم الله  
سبعا ثم قل له ما اسمك فيقول فلان فقل بسم الله  
سبعا ثم قل له ما اسمك فيقول فلانة فقل بسم الله  
سبعا وبعد بسم الله الرحمن الرحيم ان الله يمسك السموات  
والارض ان تترقا بسم الله الرحمن الرحيم اولم ير الانسان  
انا خلقناه من نطفة فاذا هو خصيم مبين ثم تقول اممك  
له يا ذن الله تعا فيقول ما شاء من الشئ فيقول  
الله تعا ثم تقول قد امسكتك لك يا ذن الله تعا



١١٥  
عبد الوهاب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل في السائل إذا دعاه فلا  
يحب من أمله ورجاه ونصلي ونسلم على نبيك  
المختار وعلى آله الأئمة وارثي وصحبه الهداة الأبرار  
وبعد شئنا نبيه أسأله وردة عليته من بعض السادة  
الفضلاء والأذكياء النبلاء والتمس مني الجواب عليها  
ولما رأيت حرص المستفيد ففقت أن الدافع لا  
يفيد فكتبت عليها مستعينا بالله على مداية الصراط  
المستقيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم  
السؤال الأول عن خدمة المسلم الكافر هل تحرم  
مطلقاً أو تحوز مطلقاً أو في ذل التفصيل وهل المراسلة  
والتركايل المصاهرة في هذا الأزمنة تدخل في غير  
الخدمة أم لا فأقول أعلم أن الخدمة لثلاث عمل مقسوة  
وعرفها عمل بمعية غالباً علواً ومستقلاً من المخدم ومنزلة  
من الخادم من ذلك لا في إرشاد القائم لنزير الفوائد



نقله عن شيخنا الشيخ عبد الرحمن بن سليمان  
ثم قال فافاد ان الاستخدام عرفاً اخص من الاستعمال  
الاستعمال أي طلب العمل وذا الصلوات الاستخدام  
طلب العلم مع المحافظة على والانتعمال طلب العمل  
لا بشرط الملك حفظه المذموم أو بشرط عدها انتهى قلت  
حيث كانت الاستعمال طلب العمل بشرط الملك حفظه كان  
بينه وبين الاستخدام عموم وخصوص مطلق فيحتمل  
كل استخدام استعمال ولا ينعكس مطلقاً وان كانت  
بشرط عدم الملك فلا فهما متباينان لا أحدهما أعم والآخر  
أخص فتدبر واذا تقررت الفروقات بين الاستعمال والاستخدام  
فقد سئل العلامة السماعيلي ابن محمد حشيري عن  
استجار الذم للمسلم لتبليغ كتاب أو بناء وغيره هل  
يجوز ويستوفيه الذم من المسلم بنفسه أم لا وهل  
فرق بين استخدامه في حرفة دينية كمثل كسائسه  
في بيع أو غير دينية فيجوز أم لا فأجاب بقوله أما  
استجار المسلم في تبليغ كتاب أو استجاره في بناء  
فيجوز إلا إذا كان للمسلم فيه ولا امتعاهت وأما استجار



دليلًا للطريق والمشي قد امة القها ما لا يحل  
يمنع منه المحام والدمي واذا فعلوا ذلك عزت لما فيه  
من امتها للمسلم واذا لاله وقد قال الله تعالى ولست  
بجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والاسلام  
يعلم ولا يعلم عليه انتهى فهو سبها ترها جازع يمنع  
ما فيه امتها للمسلم وجواز ما لا امتها في فيه  
وقد عرفت ان الاستخدام يصحبه غالبًا علوم من  
المخدوم ونزله من الخادم بخلاف الاستعمال  
وعليه في هذه الامتعات فيها هو من باب الاستخدام  
وبما اتقرب من الفرق بين الاستخدام والاستعمال  
يتبين ان المدا ان المدا له والوكايل من باب الاستعمال  
لا الاستخدام وقد بين السيد عبد الرحمن على ذلك  
الفرق ان سقي امير المؤمنين سيدنا علي ابن  
ابن طالب رضي الله عنه وكثر وجهه لذلك  
اليهودي من باب الاستعمال لا من باب الاستخدام  
قال اخرج احمد من حديث علي رضي الله عنه انه  
اجر نفسه من يهودي يسقي له كل دلو بقرق



٨  
اسناد جيد رواه ابن ماجه بسند قال فيه ابن  
السكبي انه صحيح وله شاهد من حديث ابن عباس  
رضي الله عنهما عند ابن ماجه والبيهقي بسند فيه  
حسن عن عكرمة ومما اختلفا فيه ان عدد  
التمسبة عشرة وسدسها يحد من باب الاستسما  
ما ثبت في الصحيح انه عليه الصلاة والسلام كان  
يرعى الفم على قراره لاهله وله وقال ما خفيين الح  
وعاما انتهى السؤال الثاني رجل شافني انتقل الى  
مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وارضاه  
وصار اماما في المسجد ومراعات الشافعية الحنفية  
واذا سئل عن اسباب انتقاله اجاب ان نيته توفير  
الجمع في ذلك المسجد ومراعات الشافعية الذين  
يمسرون خلفه لكون الاثمة السابقين لا يراعون  
ولا يحسنون الاحاد والقراءة وخطبة الجمعة احسانا  
عاما على الوجه الاثم لثقل سنتهم الا غير ذلك من النبا  
المسالمه ونزهاها كانت الحاجة والاضطرار الى ما يمتنع  
من الاجرة من جملة اسباب الانتقال فما حكم الانتقال



المذموم والجمال ما ذكره صاحب الحكم الاقتدا به الموافق  
والخالف في المذهب انتهى الجواب اعلم ان المفتي  
في مذهبهنا جواز الانتقال من مذهب الامم مذهب  
ولو بالتشهي قال ابن الجبال في فتح المجيب اعلم  
ان الامم عند المتأخرين كالشيخ ابن حجر وغيره  
انه يجوز الانتقال من مذهب الامم مذهب المذاهب  
المؤدونه ولو بمجرد التشهي سواء <sup>انتقل</sup> واما او في \*  
بعض الحادثة وان اقتص او عظم او عمل بخلافه ما  
لم يلزم منه التلويح انتهى وقد بسط الامام  
الميرزا علي السلام على الانتقال في رسالته بحمد  
المذاهب فقال فيها فصل في الانتقال من مذهب  
الى مذهب هو اجابتكم بما جزى به الرافعي وتبعه  
النوري قال في الروضة اذا دونت المذاهب  
فهنا جواز المقلدات ينتقل من مذهب المذهب  
ان قلنا يلزم الاجتهاد في طلب العلم وغلب  
على ذلك ان الثاني اعلم ينبغي ان يجوز بل يجب  
وان خيرا لا فينبغي ان يجوز مطلقا <sup>هذا</sup> القول



في القبلية هذا اياماً وهذا اياماً انتهى ثم قسم  
السيوطي حال الانتقال الاقسام وهو اختياره فقال  
ما ملخصه الاول ان يكون الحامل له امر ديني  
كحصول وضيقه او مرتبه فحكمه بما احرازه فليس  
لان الامور في مقامه ما وهذا حاله الاول ان يكون  
عاماً من ليس له من مذهب امامه سوى الاسم  
مشتاقاً فلي او حنفياً فهذا امره في الانتقال حتى لا يصل  
الى حد التفرع لانه الى الان عامي لامد مذهب له فهو  
مستأنف مذهباً حديداً ثانيهما ان يكون فقيهاً في  
مذهبه ويريد الانتقال لهذا الفرع فهذا امره  
شديد قال وعند ي انه يصل الى حد التفرع لانه  
تلاعب بالاحكام الشرعية المجد غرضه الدنيا  
الى المال الثاني ان يكون الانتقال لفرع ديني وله  
صورتان الاول ان يكون فقيهاً في مذهب مذهب وقد  
ترجح عند المذهب الاخر فهذا يجب عليه الانتقال  
او يجوز والثانية ان يكون عامياً من الفقه وقد  
اشتغل بمذهب فلم يحصل منه على شيء ووجد مذهب  
غيره لا عليه سرياً ادراكه بحيث يرتجى التفرع



وهو واجب يجب عليه الانتقال قطعاً الحال الثالث  
 ان يكون الافتراض دينياً ولا دينياً بل يجب دعوت  
 القصد فهو الجواز للعاجب ويظهر او يمنع على  
 الفقيه انتهى اذ تقر به فلا يلزم على الانتقال  
 في صورت السؤال وصور الاحكام تختلف باختلاف  
 نتائجها وانما الاعمال بالانبياء ولكلام ما نؤمن  
 والله اعلم السوال الثالث في الجواب عن السائل  
 في وقتنا هذا التي لا يباح فيها بيعها ثلث  
 بحوالا تبيحها على بابي او الكسب فكلها  
 شوب الربا او يخرجها منه عدم الا يباح او القبول  
 اولها احد يخرجها عنه انتهى الجواب الحوايل  
 المذمومة قد عم الابتلاء بها في هذه الزمان ولا يكاد  
 يسلم منها من التجار الا من ومن ولا يخفى ان  
 قواعد المذهب قاضية بتحريمها والحيل التي  
 يقصد التوصل اليها من التحريم لا كثير لا سيما اذا  
 كانت المعاملة مع كافر وهيئة فلا يخفى من  
 هذا الوجه الى القول بان المعاملة اذا صدرت



من غير عقد كان استلاء كل من الشخصين  
على مال الآخر باب اخذ مال الغير بالرضا وهذا  
القول نقله السيد بوبكه ابي القاسم عن ابي يعقوب  
ابن حجر وعبارته قول المذاهب في باب البيع شرط  
الايجاب كبرهنتك وما كنتك تشبهه فلا تحلفي المعاملات  
وقيل تحلفي في المحقرات كطلل خبز وشافة بقل وقيل  
فيما بعد به الناس بيضا واختاره المصنف قال ابن حجر  
في الايجاب في مثل هذا الموطون من الايجاب ولو كان  
ان تقول السلام عليه مفروض فيمن لم يعلم او يظنه  
رضا الماخوذ منه ولو لا يدل امامت علم او ظن رضا  
الماخوذ منه فلا يثبت فيه خلاف المعاملات  
لانهم اذا جوزوا له الاخذ عند بدله لشيء او لالان  
الدار ثم ليس عليه عوض ولا عده بل على طرف الرضا  
فثبت وجد عمل به وحينئذ لا يمتنع من باب البيع  
ابعد عنه بل منه بان الرضا بهما وصل اليه وعجيب  
من الاجتهاد تحليف اغفلوا التنبيه على ما ذكرته وطائفة  
وطائفة الى مكنونه معاومة في غير هذا المحال انتهى



قال السيد أبو بكر وهذه فائدة عزيزة جداً ينبغي ان  
تدركها ويعرف قدرها وكيف وهذه النص من هذا الامام  
رحم الله جوارحه ما اطلق الناس عليه من المعاملة السابقة  
اعني معاملة الحقارة التي من اجلها ما يتخبط في سلك  
الجموع لو كانت المعاملة بيعة فالحمد لله الذي جعل  
الامر سعة كما هو قضية قوله تعالى يريد الله ليجعل  
اليسر وقوله نبيه صلى الله عليه وسلم يفتت بالخيبة  
السمجة هذا وظن الرضا في تلك المعاملات الخاصة  
بطريق المعاملة هما كما يترتب في حصوله حتى في غلبة  
الحققات مما اختير عن جماعه كما مر انعقاد بالمعاملة  
فاعلم ذلك واستفدة انتهى كلام السيد نقلته من  
خط القاضي العلامة محمد بن محسن السبهي  
قال من خط شيخ الاسلام عالم الدنيا السيد  
عبد الرحمن بن سلمان رحمه الله تعالى انتهى  
السؤال الرابع عن اللعب المردف والامانة بالفتوة  
هل هو حلال الا وحده امر وما وجه حله او حرمة انتهى  
الحكم ابي العباس المذنب لا اعرف حقيقة وقد  
اسمى اصحابنا بان اللعب بالنرد حرام وعلموه  
بان معتمد الخدر والتخمين المؤدي الى غايت  
الفساد بخلاف الشطرنج فانها جائزة في الكرامة



لان معتقده الحساب الدقيق والفكر الصحيح  
من التدبير قال في التفتة قال الراجح  
حاصله ويقاس بها كل ما في معناها من انواع  
الموقف كل ما معتقده الحساب والفكر كالمقتله حقه  
وخطوطه تنقل منها واليه احصى بالحساب لا بحرر ومحا  
في المقتله اذا لم يكن حسابا تابعا لما خرج به الملاء  
الايجاب والحرمة وكل ما معتقده التخمين بحسب وجه  
القسم الثاني كمال اوجه السبكي والراجح في  
الطلاب عمن صغار يرمي بها وينظر للوجه البرتب  
مقتضاها الذي اطلقوا عليه ومن عزم انه يحتاج الى  
فطر فلم يعرف حقيقته بوجهه اذ ليس فيه غير ما  
ذكرنا انتهى واذا تقر هذا فآب القسمين  
فيه المذهب المذكور <sup>كذلك</sup> سلطان حكمه او حرمة وهذا حيث له  
يشترط في له مال من الجانبين والى فهو قمار محرم ملا  
فيها قالوا في لعب الشطرنج والى الله اعلم السوال  
الخامس في من اوصا وصية محبة واذا بصريح الان  
لمن اراد ان يحج عنه او يعلق او يتمد او يفني عنه



اخذنا منكم اقرارا فلهذا الاذن صحيح ويكفون ومبينة  
بأنه لا يخلو من جهة المأذون فيه من الجمع وما بعده اتم  
والا فرض ان الأخاف المذكور قد خرج جميعا من الاستسلام  
انما يتلوه عنه مجانا من ارادة الاحسان اليه من قريب  
ومحبة بالجمع والعتق والصدقة فان قلتم: بمحبة الأذن وقبلة  
التبرع بالمؤذون فيه عنه فاعتق عنه بعض قرابته قربة  
عتقاً بصريح لفظ الاعتاق فلمن يطون ولا العتق والوكلاء  
حق موروث والميت قد خرج بالموت عن اهلوية التملك  
ومللات العتق بعيد لمدونة من مطلق التصرف  
والشوف الشرع اليه انتهى الجواب الوصية  
الذكر في صحة وتخصيصها الأذن فيها شرط فاعلم  
عن الغير الأذن منه كالتضحية وجميع التطوع لانهم  
من الأذن من الميت بان يبيع بها ولم يقيدوا  
في ذلك بكون الأيمن الموعود فصدق بما اذا  
او من بان يتلوه ثمة بذالك من ارادة وتصديق  
عائ من فعل ذلك انه فعله باذن الميت لان العام  
مؤثر فيه على كل فرد فرد مطابقة وعبارة فتخرج



الوهاب ولا تضحية لاحد عن ان يغير ذاته ولو كان ميتا  
 فحساب العبادته خلاف ما اذا اذن له كالزكاة وصوته في الميت  
 ان يوصي بها انتهى وقول السائل اذا قلتم بصفحة المتبرع بالمادون  
 فيه عنه فاعتق عنه بعض مزاياه رقبته بغير لفظ الاعتاق فلهي  
 يكون والاعقب القسوق المخرج رايه ان كان المستحق قد لزم ذمة الميت  
 بخلافه فلهي واو من غير ذلك فلا واثق ان يعتق عنه ولو من ماله وان  
 لم يوصي به لانه نائبة شرعا ويكون الولاء للميت مطلقا  
 ثم يجمع لورثته اما الاجنبي فانه يمتنع عنه القنة  
 مطلقا وعبارت فتح الجواد ويؤدى عنه كفا  
 مرتبه وغيره باعتناق او غيرهما يؤدى بهما الوارث  
 واو من ماله لانه نائبة شرعا لاجنبي فلا يؤدى  
 عنه عتق تخيير لما ياتى بخلاف غير العتق مطلقا  
 والعتق في المرتبة فله اذا اوى على ما في اصل الزكاة  
 في الايهان واعتمده الاستنوي ولكن المعتقد بها  
 بينه ثم ما في المنهاج مما لم يحرم امتناع العتق من  
 الاجنبي مطلقا وكلام اصل الروضة مبني على ثلث  
 المنع في المغيرة بسوءلة التكفير بغير اعتناق والمقتد  
 في التلخيص انها واجتماع بعد العبادته عن الميابة



الولاية لايت وجرت بالمالية البدنية فلا يؤدب  
عنه الى الموم طهارة في بابها ولا يتبرع عنه الاثر  
احد رفق انتهى قال البجيرمي في حواشي شرح  
المذبح واذا اعتق عنه وارثه فالولاية للبيت لا  
مطلقا سواء طاعت من الترهية او من مالها انتهى  
وقول فتح الجواد ولا يتبرع احد عنه بعتق اما  
عند عدم الفرض المعتق ذمت له بات اراد احد  
ان يطلوع بالعتق عنه وغياب العباب للعلامة  
المرجند بفتح الجيم نعمها فرع لو اعتق وارثه  
اجنبي عن ميث تطلوعا وقع عن المعتق قال الشيخ  
رضي الله عنه وارجوا ان يوصل الله للبيت  
اجر العتق ولا ينقص حق المعتق انتهى السؤال  
السادس في جملة بلا الاسلام ستمل نسأله  
شعرا اجنبي اذ هي في جعلونه كالخزعة المفقرة  
ثم نسأله المراجعة من لم يشتر اسما حزمة واحدة  
فما اوصل او يدخل فاعله في استحقاق اللعب  
عنه واوله عليه الصلاة والسلام لعن الله الواسلة



الى اخره ثم يخمسها اللسان بما يقع عليه في بعض  
الحركات من انهم يصلون بكلمة شجرة على حدتها وصل  
تأماً وان جعلت المرأة شجرة على راسها مفرد النفس  
غير وصول بشعر راسها هل يسمى وصل او لا انتهى  
البيان قال ابن حجر في المنهاج القويم يحرم عليها وصل  
شعرها بشعر نجس او بشعر ادمي مطلقاً وحده بالتمام  
على الخلية والحز وجلة والمهلوكة بغير اذن حليها  
انتهى والزجل عليه بما اذا جعلته على راسها  
مفرد النفس من غير وصل بشعرها عليها هو ظاهر  
هذا معتمد المذهب وقد ساق الحافظ ابن حجر  
المذاهب في هذا الموضع في فتح الباري عند كلامه  
على حديث معاوية لما تناول قصة من شعرها كانت  
بيده خضيب وقال اني علمنا وعظم سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا ويقول  
انها ملكة بنو اسرائيل حين اتخذت هذه نسوة  
وفي رواية قتادة عنده سلم نهى عن الزور وفي  
احسن الاوهام الروي قال قتادة يعني ما يكثر



النساء اشعار من هذا الخرق قال فيه الفتح وهذا  
الحديث حجة لاجتهاد في منع وصل الشعر بشئ  
آخر سواء كان شعرا ام لا ويؤيد ذلك حديث جابر  
بن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تسلي  
المراة بشعرها شيئا اخرجه مسلم وذهب اليه  
ونقله ابو عبيد عن كثيره من الفقهاء ان المنع من ذلك  
وصل الشعر بالشعر واما اذا وصلت شعرها بشئ  
الشعر خرقه او غيرها فلا يدخل في المنع والخرق  
ابو داود بسند صحيح عن سعيد ابن جبير قال  
لا بأس بالقرا مل و به قال احمد والقرا مل جمع قر  
بفتح القاف وسكون الراء نبت طويل الذروة ليف  
والمراد به هنا خيوط من حرير او صوف يمل  
صفاير تسلي به المراة شعرها وفصل بعضهم بين ما  
اذا طان ما وصل به الشعر من غير الشعر مستويا  
بعد عقد مع الشعر بحيث يظن انه من الشعر ومن  
ما اذا طان فلما منع الاول قوم فقط لما فيه  
من التدليس وهو قبيح ومنهم من اجاز



الوصل مطلقاً سواء كان شعر آخر أو غير شعر إذا كان  
 يعلم الزوج وبأذنه وإحدى بيت الباب حجة عليه <sup>في</sup> من الزيادة  
 في رواية قتادة منع <sup>تستثني</sup> شعر الشعر الرئيس  
 بالخرق <sup>بما</sup> لو كانت المراجعة مثلاً قد تمزق شعرها  
 فتضع عوضه خرقاً توهم أنه شعر وقد اخرج مسلم  
 عقب حديث معاوية هذا حديث أبي هريرة وفيه  
 ونساء <sup>في</sup> سياسيات عامرات <sup>في</sup> ما وسعت كانتسبنت  
 البخت قال النووي <sup>في</sup> أي يعظمنها بلق عمامة أو  
 عصابة ونحوها قال وفي الحديث ذم <sup>في</sup> ~~ال~~ انتهم  
 المتصرد منه والله أعلم \* وهذه مسائل في الحيض

بسم الله الرحمن الرحيم فرع وأما الحيض فاختلف  
 في الله عنهم فيه فقال أبو حنيفة والثوري أقله ثلاثة  
 أيام وقال أبو يوسف أوله يومان وأوسطه اليوم الثالث  
 وقال مالك ليس لأقله عدد ويجوز أن يكون ليلة  
 واحدة وأما الشافعي فقد عطف في المختصر أن أوله يوم  
 وليلة وقال في كتاب العدة أقله يوم واختلف أصحابه



فيما عان ثلاثة ملوك ففهم من قال قولاً ومنهم من  
قال أقله يوم قولاً واحداً وإنما قال يوم وليلة  
قبل أن يثبت عنده اليوم واحد فلما ثبت عند  
اليوم رجع إليه ومنهم من قال هو يوم وليلة قولاً  
واحداً وهو الصحيح وأما أكثر الحجة خمسة عشر يوماً  
وباء قال أحمد في أحد الروايتين وروى عن  
علي رضي الله عنه وقال أبو حنيفة والثوري  
أكثر عشرة أيام وقال سعيد بن جبير أكثر  
ثلاث عشرة يوماً وروى عن مالك ثلاث روايات  
أحدنا طرقلنا والثاني لا أحد لا أكثر والثالث  
أكثر سبعة عشر يوماً فرج وليس لأكثر الظاهر  
حداباً بخلاف وأما أقله فاختلف العلماء فيه فذهب  
الشافعي أن أقله خمسة عشر يوماً <sup>قال</sup> عبد الملك المأخوذون  
أقله خمسة أيام وقال أحمد أقله ثلاثة أيام وقال  
عبيد بن إسحاق أقله سبع عشرة يوماً وقال بعضهم أقله  
عشر أيام وقال بعضهم أقله ثمانية أيام انتهى  
البيان اهـ الحقيق شيخنا بن محمد الحبشي داعياً



الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب منافع كثيرة  
لا يحصى من اعطاهم الافادات اثبت البيان بنوعه تصرف  
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين سئل السيد  
العلامة الجليل محمد بن عبد القادر الاهدلي بسره  
حاصله عن امراء شعاذتها ان تحيض اول كل شهر  
ايام وقد يزيد يوم او ينقص يوم وتعلم بقية الشهر  
انها بعد ذلك صارت ثرا الدم ثمانية ايام وقد ترو  
او ينقص يوم او تمتد ثلثون تسعة ايام ملامحه ثم  
تحدث دم اخر مثل الاول في الصفة فيما يسكن  
حيضها وهل تكون معها دم ام لا افيرونا فلجاب  
بقوله الحمد لله قال في المنهاج مع شئ من التحفة  
لست الحيض وهو ما بعد التسع اقله فاكثروا  
يعبر ان يجاوز الدم اكثره ولم يكن بقي عليها  
ما هو في طله جين على اى صفة كانت اما اذا  
بقي عليها بقيه فلم يكن رات ثلاثة دما ثم اثنا  
عشرة نقاش ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة الاخر  
والاخيرة دم فساد وخرج بانقطع والواستمر فان



صارت مبتدأة فقير مميزة او معتادة غلبت بمادتها  
كما قالوا فيها لوراثت خمسة المهودة اول الشهر  
ثم بقا اربعة عشر ثم عاد الدم واستمر فيوم وليلة  
بن اول البايد ظهر ثم تحيض خمسة ايام منه لا  
يستمر دورها عشرين انتهى قال ابن قاسم على قوله  
الثلاثة الاخيرة دم فساد وانظر لو كان الدم  
المحترق بعد النقاسة مثلا فهل يجعل الزايد على تكملة  
حيض لا يبعد ان يجعل انتهى قال علي الشيرازي  
قوله لا يبعد ان يجعل ظاهرة انه لا فرق بين المبتدأة  
والمعتادة لكن فيما تقدم من قول ابن حجر  
لو قالوا فيها لوراث خمسة المهودة اول الشهر  
يقتضي تخصيص ذلك بالمعتادة وان المبتدأة تحيض  
يوما وليلة من اول الشهر انتهى وقال في فتح لا  
الجواد وعام ما تنسب ان ما تراه المبتدأة والمعتادة  
في زمن الحين حيض لكن محله ان لم يبقا عليها بنية  
المهر والاطكان رات ثلاثة دماء ثم انقطع فتلاشه  
الاخيرة دم فساد لا حيض ذكره في المجمع انتهى



ومثله في النهاية وقال فيها الانوار واذ اذارت  
امرأة وقتا دما وقتا نقا وانقطع على خمسة عشر  
فما دوما فالنقا المتخال بشر طيف احدها ان يج  
متمو شاربدين في الخامسة عشر فلومرات يوما  
دما واخر نقا الى الثالث عشر ولم تزل الدم في  
الخامس عشر فالخامس عشر والرابع عشر طهر واخر  
في الخامس عشر نقا فالطهر حيف فلومرات يوما  
وليلة دما واربع عشر نقا والسادس عشر دما  
فالايام النقا طهر والسادس عشر دما مع فساد لانه  
تسليمة النقا وهي الامر ~~سبعة~~ عشر الثاني ان تبلغ  
الدم على تفرقها قدر اقل الحيض وان لم يبلغ طهر  
اقل الحيض والا فلا حيض لها انتهى المقصود لا  
ومثله في الخفة والنهاية وغيرهما واذ اتقر  
ما فيقال اذارت ثمانية الايام التي بعده  
ايام دما ثم تسعة نقا ثم ثمانية دما وهكذا  
مكرر في خمسة الثمانية الاولى وطهرها التسعة



النقاوي يكمل بستة من الثمانية الايام مع التثنية بعدها  
اذ لا يكون اقل المظهر دوت خمسة عشر يوما واذا  
يكمل بستة بقیة من الثمانية يومان فهما حيض  
مبتداء على ما استقر به ابن قاسم وهو ظاهر اذ لا مقتضى  
مقتضى الطهارة مع فساد واما تفصيل علي الشبر لم يسن  
فغير وجب له فتأمل فاذا امرأت بعد تسعة ايام نقا  
ثم جمع الدم فهذا النقا حيض <sup>لانه</sup> احتوش بدمين يومين  
في الخمسة عشر وقد تقررات النقا كذلك يكون  
حيضا واذا حكمنا بطهارة حيضا ورات بعد ثمانية  
ايام وما فامرسة منها محكوم بكونها حيضا وامرسة  
استحاضة لانه صدق ان الدم غير الطاهر الحيض  
لحكمنا على النقا بكونه حيضا فاذا امرأت بعد تسعة  
ايام نقا ثم ثمانية وما فالستة ويومان من اول  
الثمانية تمام المظهر والستة الباقية من الثمانية  
حيض وهكذا وهذا الحكم محله عند الانقطاع فلو فرض  
ان صورت المثلة انها امرأت ثمانية ايام دمًا ثم تسعة  
نقا ثم عاد الدم واستمر فهي نظير الصورة المذكورة



الدخول عليها سبعة ايام و ليلة الثامنة يلبسوها  
الحمار ويلبسونها كالمعروسين ويعتقدون  
ان الجن يَدْخُلُ عليها تلك الليلة وسبب منع الزوج  
عن الدخول الخوف من غيرة الجن عليها مع ما  
يتصل بهذه المنكرات من اجتماع النساء والرجال  
واذهاب الحلال والمال بها ذميمة السائل يسأل الله  
غوايته فمعه سلامهما لا يرضاهما اهل الكفر  
والدين ويجب ان تصارهما من صافة المسلمين  
خصوصا لامراء وسلاطين واما حكم الذبيحة  
فهو ان كانت بقصد تعليم الجان فهو ميتة  
حرام لا تجوز الاكل منها كما انهم قد نصوا  
او ذكاهما كافر من غير اهل البيت وهذا هو  
المهور وفي حال اهل النار لله ولد فع انشر الجان  
فهو حلال ولا حرج قد عرفت ان هذا المعنى لا  
يلاخضونه ويبعد عن عقيدتهم لانهم يجعلون  
الجن في حال ما يريد يمرض ويشفي فهم بالله



مشرقي ومجاورة رسول الله من الهدام كذبون  
وسيد الزمان ظلموا اي منقلب ينقلبون اللهم ا  
جودنا من انتم ملت نبي محمد صلى الله عليه وسلم  
وعظم حرمة واعز مطهنة وحفظنا عهد ودمته ام  
ما فركتم دام الله فضلكم في معاطات التجار  
مع الاخر نفع الى اية في هذا الزمان بغير صيغة =  
شرعية اصل وهو ان التاجر اذا اراد ارسال مال  
له ان يلد اخر على طريق يطلع ماله في احد البور  
الذاهبة الى تلك البلاك المطلوب ارسال المال اليها  
فاذا طلع التاجر ماله وسلم نورا على المال واخذ ورقة  
من قيمان البابور وصول المال اليه في البابور ومقدم  
وشتمه ثم اذا كان موجودا احد الفرع وعرض التاجر  
عليه ورقة صاحب البابور وسلم له على المال المقدس  
فيما على مائة ربيعة خمس مائة بقدر المال الذي  
ملا في خمس مائة الا فربحي ورقة بعلته متعلمه =  
ملا في الفرع ضمانه المال عليه اذا غرق في البحر  
هو عليه ثمنه بقدر ما هو محرق في ورقة قيمان البابور



ويسمى هذه الاما ماله بيمه ثم انه يوجد افرنجي  
احراز الاحتاج التاجر المدهم وشتمت ماله الذيب  
ارسله مقدما فبعض ورقه الا فرنجي المتضمنه  
الضمان للمال فعند ما يراها يقدم للتاجر شتمت  
ماله وبحوله التاجر على طريقه الذيب يستلمه  
بتلك البلده الاخرى ان سلم الورقة المتضمنه  
لضمان الا فرنجي ذلك من الا فرنجي الاول الذيب  
سلم الورقة المتضمنه لضماني المال بلفتهم فهل  
الحاله هذا اذا جرت هذه الاما ماله منافع اهل حرب  
او مؤمنين من غير الفاظ شرعية اصلًا تكون من  
قبيل الواقع لنا شيئا من حقهم محاشا برضاهم وبحوز  
اخذها ام لا يجوز اخذها اصلًا اغتونا ما جوبت  
فع الله بكم المسامين ثلث وبه القوة والحول ان  
هذه الاما ماله هي من حوادث الزمن الاخير ولم اري  
من تعلم عليها من ائمتنا الشافعية في كتبهم المتأخره  
فيما لمعت ومن حيث ان الباع قسير والمقام خطيه  
فيها كانت مددت عن الجواب وصاحب السؤال



لأن في الخطاب ويطلب ببيان حكم الله تعالى  
فيما علم اجديداً من اسامعه فافتحت ذلك  
محرراً فيها هذا لك مجتهداً في استخراجها من  
علام الايمة تسمى بها وتلويها فاول ما وقفت على  
كلام في ذلك الخاتمة محقق السادة الخاتمة  
الخاتمة الامام الهادي بن عابد بن في حاشية  
على الدرر حيث قال في فصل في استيذان السالكين  
بمدخلهم في ذلك ما نصه وبما قرنا به ينظر  
جواب ما سئل عن السؤل عنه في زمانه وهو ان جرت  
العادة ان التجار اذا استأجروا مراكباً من حربي  
فيدفعون له اجرتهم ويدفعون ايضا معلوماً للرجل  
حربي مقيم في بلدته ويسمى ذلك سويقاً على  
الدهان ما ملأ من المال الذي في المراكب بحرق  
وعرق او ذهب او غيره فذاك الرجال ضامن له  
بقايات ما يأخذونه منهم وله وطيل عنه ضامن  
في داره مقيم في بلاد السواحل الاسلاميه ياذن  
السلطان بقبضه من التجار مال السويق واذا



هلك من ماله في البحر شيء يؤذي ذاك  
 المستامن للتأخير للتجار بدله تما ما والذهب  
 يظهر لحياته لا يجل لنا جراخذ بدل المال منك =  
 من ماله لان هذا التمس مال لا يلتزم انتهي فلا  
 يجل اخذ ماله بعقد فاسد اي هذا الحكم مع  
 المستامن في دار الحرب فان له اخذ ماله برضا  
 ولو برياً وقمار لان ماله مباح لنا الا ان الفدية  
 حرام وما اخذ برضا هم ليس غدر من المستامن  
 بخلاف المستامن منهم في دارنا لان دارنا محل  
 الاحكام الشرعية فلا يجل لمسلم في دارنا ان  
 يفتقد مع المستامن الا ما يجل من العقود مع المسلمين  
 ولا يجوز ان يؤخذ منه شيء لا يلزم شرعاً وان جره  
 به عادة كالذهب يؤخذ من زوار بيت المقدس  
 او ما نقله عن حاشية الدرر بن عابد بيت  
 الى الحاكم على عدت هله هي الاذن دار حرب لا يستلزم  
 عليها وواقية دار اسلام على اصلها نص في شرح  
 الدرر دار الاسلام تصير دار حرب بثلاث =



امور باجراء احكام الشريعة وبتصالحها بين  
 الحرب ولا يعد البحر فاصلاً بل قال تقدم ان بحر البحر  
 الملاح ملحق بدان الحرب والشروط الثلاث لا  
 يبقا فيها مسلم او غير مسلم امناً بالامان الا واما نفسه  
 ابي الامان الذي كان ثابتاً قبل الاستيلاء  
 المتأخر للمسلم باسلامه ولله في عقد الذمة  
 او بتوضيح من حاشيتهما لابن عابد بن ولا شدة  
 ان هذه الشرع وما قد وجد في عدت فهي ان حرب  
 عند السادة الحنفية يجوز للمسلم فيها اخذ مالهم  
 برضاهم ولو برياً او قهاراً <sup>انقلاً</sup> تقدم نقلاً عن العلامة  
 ابن عابد بن اما عند الام الشافعي فلا تصير دار  
 الاسلام دار حرب مطلقاً اي سواء غلب عليها  
 الكفار ام لا منقولاً للمسلمين منها ام لا سيما في باب  
 الجهاد من شجر المنهاج للامام ابن حجر هذا ما  
 عند السادة الحنفية اما حكم السؤال على مذهب  
 السادة الشافعية فالذي ظهر لي من كلامهم

فقط



فقها يئانه اذا لم تجز هذه الالتزامات به او بال  
 او صيغ فاسدة في الشرع ولا يتلفظ بشيء منها بل  
 ذالك افعال بمجرى اولها فقط تتضمن ذالك الالتزام  
 عنا وجه رضا واختيار فلا باس بقبوله من كافر  
 او مسلم وما اظنت احدا يخالف في جواز قبوله  
 كغير وقد نبه العلامة ابن حجر في الايعاب  
 في باب البيع عند القول بجواز المماطلة حيث قال  
 ولي ان تقول السلام ~~في~~ جيبه مفرضة فيه  
 لم يعلم او يظن رضا الماخوذ منه ولو لا بدل اياه  
 علم او ظن رضا فلا يقال فيه خلاف المماطلة لانه  
 اذا جواز في المهم الاخذ من ماله مجازا مع علم الرضا  
 او ظنه فلان يجوز الاخذ عند بدل الشيء ولا  
 الباس ليس على عوض ولا على عدمه بل على ظن  
 الرضاء فحيث وجد عمل به وحيث لا يكون  
 من باب البيع لتعذر بل من باب ظن الرضاء  
 وصل اليه وعجبة من الايمنة صليق اغفلوا  
 على ما ذكرته وكائنهم وصلوا الى مكنونه معلوم



اه كلامه الا بيقاب ويصدق الله ما يؤخذ فيه  
صورت السؤال لا يكتفون من باب الضمان ولا  
عدمه بل من باب اخذ الرضا والاختيار والله  
سبحانه اعلم انتم من فتاوى سيدى الامام  
الامام علوى بن احمد السقاف  
اجاب السيد المذکور عن السؤال الجب  
النفس جواباً ثانياً بقوله سبحانه لا علم لنا  
الا بما علمتنا انت العليم الحكيم الجبار  
هذه اية للسواب برضا المصنف ونحوها على الجنازة  
لا يمنع صحة الصلاة على الميت سواء اغمى المصحف  
او خارجة بل لو كان في المسجد في صندوق  
مسمر عليه صحت الصلاة عليه بخلاف خارج  
المسجد في غير التسمير وقد تقدم من البيات بالنقل  
فاقول قال العلامة الجليل والعلامة الجليل  
على شرح المذهب نقل عن العلامة الشيرازي  
نقل عن ابن قاسم على شرح المذهب نقل عن الجليل  
الرواية انه اذا كان الميت في مسجده مسمر  
عليه لا تصح الصلاة عليه كما لو كان الامام في





تراویح العید فی شب العظمیٰ

مکوة آل ابی علوی بتریم